السياسي القومي، أن القضية الفلسطينية هي جزء من مهامه القومية؛ ولطال ما أبدى مخاوفه ازاء سلامة تنفيذ الاتفاقات المبرمة بينه وبين قيادة م.ت.ف.؛ وهو، لاسباب عدة أخرى، لا يرى في هذه القيادة قيادة سياسية قادرة على انجاز التحرك السياسي دون اشراف مباشر من قبله! لذلك كله انصب سعي النظام، باستمرار، على التوصل إلى صيغة من علاقات سورية ـ فلسطينية يكون هو، فيها، الطرف السيد، والطرف الفلسطيني تابعاً. في حين سعت قيادة م.ت.ف. إلى صياغة علاقات فلسطينية ـ سورية متكافئة.

غير ان تصارع هاتين النظرتين أدى، بدوره، إلى توتير العلاقات الفلسطينية ـ السورية القائمة، وهو الأمر الذي وظفه النظام السوري لصالحه عبر الشراكة غير المتكافئة القائمة بينه وبين أطراف التمرد، مستثمراً في ذلك ايضاً خروج قوات م.ت.ف. ومؤسساتها من لبنان.

فلقد بدأ التمرد باعلان اعتراض من قاموا به على التشكيلات العسكرية التي اصدرها ياسر عرفات. وطالبوا، في مذكرة مطبوعة اصدروها، بالغاء القرارات العسكرية الصادرة كافة، معتبرين هذه القرارات محاولة «تستهدف اقصاء فريق عن مواقعه النضالية»[٨]. يضاف إلى ذلك المطاليب السياسية التي تضمنتها مذكرة «أبو موسى» إلى المجلس الثوري.

أما على الصعيد التنظيمي، فقد اوضحوا في التعميم الذي اصدروه ايضاً (تحول إلى نشرة دورية فيما بعد) ان تحركهم «يهدف إلى ان تكون 'فتح' هي التنظيم القائد لا تنظيم القائد، وان تطبق فيها المركزية الديمقراطية حسب النظام الأساسي، وخاصة القيادة الجماعية، وان تكون قرارات المؤتمر العام هي الخط السياسي للحركة، وإسقاط القاعدة التي تجعل المتحكم في القرار هو المتحكم بقرار الصرف المالي، وصيانة القرار الوطني المستقل لأن حركة قوية متماسكة، مقاتلة على خط سياسي واضح، هي التي تستطيع ان تصون إستقلالية قرارها، بينما لا تستطيع حركة ضعيفة مفككة يحكمها فرد او افراد، دون الالتزام بخط سياسي، ان تصمد في وجه الوصاية او التبعية او الاحتواء». ثم اكد «التعميم» على ضرورة «رد الاعتبار [إلى] الفدائي الذي كان رمزاً لكل ما هو مشرق»[٩].

وكان من البديهي ان تلقى هذه المطالب تأييداً واسعاً داخل صفوف «فتح»، لانها من الأساسيات التي سترتكز عليها أي عملية تنظيم داخل الحركة بعد خروجها من بيروت. وقد أعرب صلاح خلف (ابو اياد)، عضو اللجنة المركزية لـ«فتح»، عن تأييده وتأييد كافة كوادر الحركة لهذه المطالب، بقوله: «كوادر 'فتح' تريد الاصلاح والتطوير. وكل مطالب مجموعة العقيد 'ابو موسى' و'قدري' و'ابو صالح' حقيقية وصحيحة! ولكن الأسلوب الذي اختاروه للتعبير عن مطالبهم قد يستفيد منه كل اعداء الثورة الفلسطينية»[١٠].

وعلى الرغم من التباينات الواضحة في تصريحات القيادة الرسمية في «فتح» ازاء التحرك الداخلي، ومن نزوع بعضها إلى التقليل من شأنه، والتعامل معه على أنه تحرك جزئي، غير فاعل ومؤقت، وانه «مضخم إعلامياً» ولا اساس له في الواقع[١١] او انه جاء بفعل تدبير خارجي، وتحديداً من ليبيا، وأن القذافي هو الذي غرر بـ «أبو موسى» وهو المسؤول عن تنسيق التمرد[١٢]، فإن ذلك لم يقلل من اهمية الحدث ولم يعرقل نموه المطرد. فالتحرك، إلى جانب ما قيل في تعليله، كان لحدوثه عوامل داخلية ايضاً، وكان يتسم، على حد تعبير خالد الحسن، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، بـ «... موقف سياسي يتميز برفض قرارات قمة فاس، وان عملية الانشقاق [كان يعد لها] منذ وقت طويل: وأني [أي خالد الحسن] أعتقد